بعد تكملتنا للموضوع بعون الله و توفيقه رأينا أن الدفوع هي أساس أعمال الدفاع و المرافقة في الدعوى الجنائية و تعتبر وسيلة من وسائل الدفاع التي كفلها القانون للمتهم و اعتبرها من الضمانات الأساسية لحق الدفاع عنها

و ما يجب الإشارة إليه أن هذا الحق المخول و المضمون قانونا للدفاع لا يمكن حرمانه فالفصل في الدعوى دون تحقيق دفاعها و إدانته في الدعوى الجنائية يرتب عليه الإخلال بحقوق الدفاع ، إذ يرتب على عدم تحقيق ذلك تغير مسار الدعوى الجزائية

لذا من واجب المحكمة في الأساس هو أن تمحص أوجه الدفاع التي من شأنها أن ترفع المتهم الحكم بإدانته و تبرئته من هذا الاتهام المسند إليه.

يعتبر هذا الموضوع الذي تناولناه من المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة و سن قوانين خاصة بها.

من خلال ما تعرضنا إليه و ما سبق ذكره يتضح لنا بعض النتائج نلخصها فيما يلي :

1) الدفوع الموضوعية لها أهمية كبيرة في الدعوى الجزائية لأنها وسيلة من وسائل الدفاع و هي تحقق نتائج فاعلة لصالح الخصم الذي قام بإثارتها.

2) لا ينتج الدفع الموضوعي أثره المرجع منه إلا إذا توافرت فيه شروطه سواء كانت شروط شكلية عامة أو شروطا خاصة كما سبق توضيحه.

3) الدفوع الموضوعية هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن أطراف الدعوى الجزائية من تحقيق غايتهم فيها حيث تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليها إن قدمت بشكلها القانوني.

4) الدفوع الموضوعية لا يمكن حصرها،فالمشرع الجزائري لم يحصرها على اختلاف أنواعها.

5)إن ما جئنا به من تقسيمات للموضوع ما هو إلا اجتهاد خاص و يمكن إيجاد تقسيمات أخرى.

6) ليس هناك منظومة خاصة تعالج الدفوع الموضوعية فنجد ذلك إلا من خلال بعض قرارات المحكمة العليا التي قد يؤخذ بها على سبيل الاستدلال لأن القاضي ملزم بإتباع القوانين فقط .

أمام هذه النتائج يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات :

1) أهم ما يوصي به الباحث في هذا المجال هو إيجاد منظومة قانونية خاصة تعالج مسألة الدفوع .

2)قلة و ندرة الدراسة و البحث و كذا المراجع المتخصصة في الموضوع تجعل منه موضوع ذات اتساع كبير.

3) إن موضوع الدفوع الموضوعية يمكن التطرق إليه من عدة جوانب مختلفة نظرا لشساعة الموضوع.

4) موضوع الدفوع الموضوعية لم يلقى أهمية تليق به ، لذا يجب على المشرع الجزائري أن يحذو حذو التشريعات الأخرى كالتشريع المصري و اللبناني في هذا المجال.

5) نظرا لأهمية الدفوع الموضوع في المسائل الجزائية ، يجب على المشرع الجزائري أن يفصل في أحكامها و قواعدها لكي يسهل على عامة الناس فهم الموضوع.

و لقد حاولنا في هذا البحث لتبسيط هذا الموضوع حتى يمكن فهم بعض الجوانب المهمة في الدفوع الموضوعية و حتى يتمكن القارئ من فهم هذه الجوانب و محاولة للإجابة على الإشكالية المطروح حيث أن الدفوع الموضوعية تقسم حسب الأركان العامة للجريمة إلى دفوع تهدف إلى نفي الركن الشرعي للجريمة و الدفوع التي تهدف إلى نفي الركن المادي للجريمة بالإضافة إلى الدفوع التي تهدف إلى نفي الركن المعنوي للجريمة.